

تقرير

لا ينوي القضاة التراجع في معركتهم، ولا التنازل عما يعتبرونه جزءاً من حقوقهم. يريدون العودة فوراً عما أصابهم في قانون سلسلة الرتب والرواتب، سواء لجهة دمج صندوق تعاضدهم مع الصناديق الأخرى وتوحيد تقديماتها، أو لجهة ردم الهوة بين أجورهم وأجور الموظفين الإداريين في الفئتين الأولى والثانية. نجح القضاة حتى الآن بفرض مطالبهم على جدول الأعمال، إلا أن القرار ينتظر وجهة رئيس الحكومة سعد الحريري التي ستظهر اليوم

اعتكاف القضاة مستمر: «العدلية رح تضل



بزى طلب إلى وفد المجلس الحصول على ضوء أخضر من الحكومة للسبر بتعديل القانون (مروان طحطح)

ميسم زرق

قصر العدل في بيروت هادئ. قليل من الموظفين والعمل أيضاً. القضاة مستمرون في اعتكافهم للأسبوع الثاني على التوالي، ولا أفق حتى الآن، بانتظار عودة رئيس الحكومة سعد الحريري إلى بيروت. فقد اجتمع مجلس القضاء الأعلى، الأسبوع الماضي، وأحال على وزير العدل سليم جريصاتي تصوراً للحل التشريعي المنشود، الذي يضمن عدم المس بصندوق تعاضد القضاة «بما يحفظ كرامة القاضي، ويعامل الأخير كمنتم إلى سلطة»، بحسب مصادر قضائية. ويقضي هذا الحل «بإصدار قانون من مادة وحيدة، بثلاث نقاط: تعديل سلسلة الرتب والرواتب، بحيث يصبح راتب القاضي يساوي راتب موظف فئة أولى. إسقاط ذكر صندوق تعاضد القضاة من مادة قانون «الإصلاحات الضريبية» (التي نصت على توحيد صناديق التعاضد)، لأن هذا الأمر يتعلق بشؤون سلطة، وينظمها قانون القضاء العدلي، وتقصير

المس بصندوق تعاضد القضاة هو «أمر خطير ممكن أن يدفع القاضي إلى مذ يده»

العطلة القضائية». ويطالب المجلس أن «يطرح هذا الاقتراح بصفته اقتراح قانون معجل مكرر». وينتظر بحسب مصادره «موقف الحريري الذي سيتم الاجتماع به اليوم الاثنين، ليبنى على الشيء مقتضاه».

قصة القضاء لا تقف عند التشريع في نص هنا أو نص هناك. فكلما سألت قاضياً أو محامياً أو موظفاً عدلياً، لا بد وأن تسمع سردية «إعدام مفهوم السلطة القضائية». فالمشكلة قبل كل شيء هي في ذهنية السلطة السياسية التي يحاول جزء منها إنكار القضاء بصفته سلطة مستقلة. لذا «كان لا بد من الوقوف في مواجهة

بإعادة النظر بصندوق تعاضد القضاة وهو «أمر خطير ممكن أن يدفع القاضي إلى مذ يده»، خصوصاً أن «هذا الصندوق الذي يتم تمويله من خلال الرسوم الإدارية والقضائية المفروضة على مختلف المعاملات في القطاع العام، يؤمن للقاضي الطبابة

الدستور في المادة 20 نص على أن «القضاء سلطة، فهذا يعني أن ما ذكر في قانون السلسلة ليس دستورياً، لأنه ساوانا مع الموظفين». نقطتان أساسيتان تتحدث عنهما المصادر قائلة إن لهما «تأثير معنوي على القضاة». الأولى تلك التي تتعلق

لا ينسب هذا المفهوم. تعود مصادر قضائية إلى الدستور لتؤكد على صوابية ما يقوم به مجلس القضاء الأعلى. فالدستور «نص على مبدأ فصل السلطات، وليس السلطات التشريعية والتنفيذية فقط. وبالتالي هو قصد أكثر من سلطتين». وبما أن

البنود المتعلقة بالقضاء والرواتب في مشروع سلسلة رواتب الموظفين، ولجهة وجوب عدم المس بالمقومات اللازمة لنهوض هذه السلطة بدورها ومنها صندوق تعاضد القضاة، وعدم تجاوز راتب الموظف (الفئتان الأولى والثانية) راتب القاضي كي

في المناطق لتقديم دعوى إعادة الاعتبار بهدف تنظيف سجلهم العدلي بغية التقدم إلى وظائف أو السفر. إعادة الاعتبار معترف أيضاً. فضلاً عن دعوى «شيك بدون رصيد» التي تتزايد يوماً بعد يوم. ولما كان القضاء الشرعي معتكف تضامناً مع القضاء العدلي، كم من عدل وحقوق تعرقل. أم سعت إلى استصدار قرار لمنع طليقها من السفر واصطحاب أولادها معه، لم تستطع تنفيذ قرار المحكمة بسبب اعتكاف قضاة العجلة ودائرة التنفيذ. فضلاً عن تسجيل الموالييد الجدد وحصر الإرث...

من الاعتكاف قضايا صغيرة، لكنها مصرية بالنسبة لهم، لا سيما في المناطق حيث المواطنون يقطعون عشرات الكيلومترات من بلداتهم إلى المحاكم لتخليص معاملاتهم. إلى قلم النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب في قصر العدل في صيدا، توجهت سيدة لتسجيل شكوى بفقدان رخصة السوق الخاصة بها. تحتاج إلى أوراق الشكوى الرسمية لتستخدمها في الولايات المتحدة الأميركية إلى حيث ستسافر في غضون أيام وتستقر طويلاً. ظنت بأن المعاملة لن تأخذ أكثر من ساعة. لم تجد موظفاً في قلم النيابة بسؤالها عنهم، قالوا إنهم معتكفون إلى أجل غير مسمى. مثلها، العشرات الذين يتوجهون يومياً إلى الهيئة الاتهامية في قصور العدل

العاملة للتخلص من الخطر المحدق بها من جهة وتحصيل حقها من جهة أخرى. هي ضحية اعتكاف القضاة، مثلها مثل العشرات يومياً الذين تتعرقل أمورهم من دون نهاية واضحة للاعتكاف. قضية العاملة مصرية تطل كرامتها. فيما للمتضررين

يقر قضاة بالظلم اللاحق بالمواطنين وبالتسبب بزيادة الفلتان

تقديم شكوى جزائية أمام النيابة العامة الاستئنافية تسير وفق الإجراءات القانونية وصولاً إلى قاضي التحقيق والمحكمة». بحسب المصدر. لكن في حال لجأت العاملة إلى هذا الخيار، سيكون السبيل مقفلاً أيضاً. فالنيابات العامة معتكفة، لا تقبل الشكاوى ولا حتى تسجيلها في قلم المحكمة. توافق على فتح محاضر في المخافر في حالات محصورة كإطلاق النار وما تراه سلطة القاضي الاستئنافية. ما مصير العاملة؟ اتصل المخفر بكل من المخدوم (المشتبه به) وصاحب مكتب استخدام العمالة الأجنبية الذي كان وسيطاً بينه وبين العاملة للعمل لديه. غادرت معها، عائدة إلى منزل المخدوم المشتبه فيه باغتصابها. الظروف قد لا تسعف

آمال خليك لجأت عاملة إثيوبية إلى مخفر النبطية قبل أيام، بعد أن خرجت من منزل مخدومها ولم تعد. ادعت أمام العناصر الأمنية بأن المخدوم قام بالاعتداء الجنسي عليها مرات عدة. خابر العناصر النائب العام الاستئنافية في النبطية القاضية غادة بو كروم لإجراء المقتضى. مصدر قضائي أشار إلى أن بو كروم «لم تشر عليهم بفتح محضر بالشكوى بسبب اعتكاف القضاة احتجاجاً على سلسلة الرتب والرواتب، وهي منهم». في تقرير عدم العجلة أن «الاعتداء حصل أكثر من مرة وأن الواقعة غير مشهودة ولا تقرير لطبيب شرعي يوثقها». تلك الحثثيات «تدفع إلى

تقرير

العدالة المعتكفة: أعيدت إلى «مغتصبها»!